الأندلس العقارية
Alandalus Property

سياسة أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية

اعتماد السياسة
تم اعتماد هذه اللائحة بموجب قرار مجلس الإدارة بالتمرير بتاريخ 06/30/ 2026م

مقدمة

تم إعداد هذه اللائحة وفقا لمتطلبات الباب الخامس من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية والمعدلة بتاريخ 1444/6/25هـ الموافق 2023/1/18م، ويحدد هذا النظام ضوابط الرقابة الداخلية وأسس الإشراف العام عليها والأشخاص المسؤولين عن تنفيذ هذا النظام.

المادة الأولى: التعريفات

الشركة: شركة الأندلس العقارية.

النظام الأساس: النظام الأساس لشركة الأندلس العقارية.

نظام الرقابة الداخلي: هي الممارسات التي تقوم بها الشركة لتوفير تأكيد معقول بأن شركة الأندلس العقارية تلتزم بالنزاهة والقيم الأخلاقية بشكل يحقق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والتأكد من دقة تقاريرها والتزامها بالأنظمة واللوائح.

الأشخاص المسؤولين: موظفيّ قسم المراجعة الداخلية.

المادة الثانية: أهداف الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية عبارة عن إجراءات تم وضعها بمشاركة كلاً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة بهدف التأكد مما يلي:

1) ضمان أن القوائم المالية التي تصدرها الشركة سليمة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
2) ضمان أن العمليات ذات فاعلية وكفاءة.
3) ضمان أن أنشطة وعمليات الشركة تتوافق مع الأنظمة واللوائح المطبقة.
4) ضمان أن الأصول قد تم اتخاذ الإجراءات الازمة لحمايتها.

فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة في المسائل التالية:

1) توفير بيئة الرقابة اللازمة والضرورية.
2) تقييم المخاطر والتأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر.
3) أنشطة الرقابة.
4) المعلومات والاتصالات.
5) وضع سياسات تعارض المصالح وكيفية معالجتها.

المادة الثالثة: مبادئ الرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية بالشركة على المبادئ التالية:

1) استمرارية نظام الرقابة الداخلية بالشكل المطلوب وتحديثه.
2) يعتبر كل موظف مشارك في عمليات الرقابة الداخلية مسؤولاً ويتم مراجعة أدائه من خلال شخص آخر من داخل نظام الرقابة الداخلية.

3) تمنع الشركة أي ازدواجية في الوظائف الرقابية وتقوم على توزيع تلك الوظائف على الموظفين، ولذا لا يمكن لأي موظف أن ينفرد بسلطة تشغيل الأصول ل وتسجيلها ضمن أصول الشركة.

4) أن الشركة قامت بوضع الإجراءات المتعلقة باعتماد العمليات المالية والتشغيلية فقط للأشخاص الموكل لهم ذلك من خلال صلاحيات وظائفهم.

5) أن الشركة تؤكد إمكانية مسائلة أقسامها التنظيمية المسؤولة عن الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة وخاصة لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية.

6) جميع الإدارات والأقسام بالشركة تكمل بعضها البعض بغرض التأكد من تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

7) أن ثقافة استمرارية التطوير والتحسين تم إرساؤها على مستوى الشركة، ولذا تؤكد الشركة على مرونة نظام الرقابة الداخلية بما يتوافق مع المستجدات التي تطرأ على الشركة ولغرض التعديل.

8) أن نظام المدد والمواعيد الخاص بإعداد التقارير المتعلقة بالانحرافات قد تم وضعه، وأن هناك مواعيد مناسبة لقيام الأشخاص المسؤولين بمعالجة تلك الانحرافات.

9) يعتبر نظام الرقابة الداخلية بالشركة نظاماً شاملاً يغطي جميع الأنشطة التشغيلية والمالية.

المادة الرابعة: تقييم المخاطر

إن عملية تحديد وتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة يتم أداؤها من خلال لجنة المراجعة ووفقاً لسياسة إدارة الحوكمة والمخاطر والالتزام بالشركة.

المادة الخامسة: أنشطة الرقابة

أنشطة الرقابة عبارة عن السياسات والإجراءات التي تساعد في التأكد من أن توجهات الإدارة قد تم تطبيقها والأخذ بها، وتتمثل إجراءات نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

1) رقابة تطبيق خطط الشركة المالية والتشغيلية.
2) مقارنة البيانات التشغيلية الحالية مع بيانات الموازنة.
3) مقارنة البيانات المقدمة من مختلف الوحدات التشغيلية بالشركة.
4) الدقة في القيود المحاسبية.
5) التحقق من دقة التوقيتات المتعلقة بتدفق المستندات.
6) تقييم فاعلية الصفقات والمعاملات الخاصة الحالية.
7) التأكد من اعتماد الإدارة للمستندات الرئيسية.
8) القيام بالفحص الدوري والمفاجئ لمخزون الأصول.
9) تسوية وتوثيق الحسابات.
10) استخدام معلومات من مصادر خارجية بغرض الرقابة.
11) الرقابة على استخدام الأصول الملموسة.
12) وضع حدود لعملية تداول أصول الشركة والمستندات الرئيسية والملفات المحاسبية الإلكترونية.
13) تقييم الغطاء التأميني للشركة وملائمته لتغطية المخاطر التي قد تتعرض لها أعمال أو أصول الشركة.

المادة السادسة: المعلومات والاتصالات

1) تؤكد الشركة على إتاحة المعلومات الكاملة والدقيقة عن الأحداث والظروف التي تؤثر على اتخاذ القرارات بالشركة.
2) تتعهد الشركة بوضع نظام شامل للمعلومات يغطى جميع أنشطة الشركة.
3) تهدف الشركة إلى التأكد من أن الأشخاص المشاركين في عمليات الرقابة الداخلية ملتزمون بالسياسات والإجراءات المعتمدة.
4) تؤكد الشركة على حماية المعلومات وذلك عن طريق منع الوصول إليها إلا عن طريق الأشخاص المرخص لهم بذلك.

المادة السابعة: تقييم ومتابعة نظام الرقابة الداخلية

1) التقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية تم وضعه لتحديد احتمال حدوث الأخطاء الجوهرية التي قد يؤثر حدوثها على دقة القوائم المالية، والتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية يفي بالأهداف التي تم وضعها له.
2) تتم مراجعة نظام الرقابة الداخلي بالشركة على مرحلتين:
   أ. مراجعة عامة لنظام الرقابة الداخلية والتقييم المبدئي.
   ب. التصديق على تقييم المراجعة لنظام الرقابة الداخلية.

المادة الثامنة: الأشخاص المسؤولين عن نظام الرقابة الداخلية

1) إن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن إنشاء بيئة الرقابة الداخلية المناسبة ومتابعتها على جميع المستويات بالشركة.
2) إن مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة مسؤول عن اعتماد إجراءات نظام الرقابة الداخلية بالشركة.
3) الرئيس التنفيذي هو المسؤول عن إدارة وتطبيق نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة، وله صلاحية تفويض المديرين المسؤولين.
4) يطبق الأشخاص المسؤولين عن الرقابة والمراجعة، الأنشطة الرقابية على أساس يومي ويقومون بتقديم تقارير إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة.
5) تقدم نتائج اجتماعات الأشخاص المسؤولين عن الرقابة والمراجعة إلى الرئيس التنفيذي ورئيس الشؤون المالية وإلى رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة بصفة دورية.
6) يقوم قسم المراجعة الداخلية بالشركة بتقديم تقرير سنوي عن الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد القوائم المالية لمجلس الإدارة وذلك قبل اجتماع مجلس الإدارة لاعتماد القوائم المالية السنوية.
7) يحتوي التقرير عن الرقابة المالية على ما يلي:

- تأكيد تطبيق مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا بالشركة للرقابة الداخلية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.
- وصف لنظام الرقابة الداخلية والطرق المستخدمة لتقييم فعالية النظام.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية للعام محل تلك القوائم.
- التأكيد بأن المحاسب القانوني للشركة أعد رأيه الخاص بتقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلية بالشركة.

8) تقوم الشركة بإعداد جدول زمني لعملية مراجعة نظام الرقابة الداخلية بالشركة والشركات التابعة لها بشكل يؤدي إلى ما يلي:

- الوصول المباشر والغير مقيد لأصول الشركة.
- اعتماد العمليات التشغيلية المتعلقة بأصول الشركة.
- تنفيذ العمليات التشغيلية.
- التسجيل المحاسبي لتلك العمليات التشغيلية.

9) تعتمد وظائف نظام الرقابة الداخلية على الموظفين المتخصصين المؤهلين لذلك، وتقوم الشركة بإعداد الأنظمة المناسبة لاختيار وتنمية وتطوير وتدريب الموظفين بها من أجل ضمان تأهيل هؤلاء الموظفين.

10) تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى اكتمال نظام الرقابة الداخلية بالشركة وتنفيذه بفعالية.

المادة التاسعة: إجراءات التعديل على هذه اللائحة:

1) تطبق هذه السياسة ويتم الالتزام بها اعتباراً من تاريخ اعتمادها.

2) تعد هذه سياسة مكملة للنظام الاساس للشركة، ولائحة الحوكمة في الشركة، ولوائح عمل المجلس ولجانه المنبثقة عنه وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة.

3) تخضع هذه السياسة للمراجعة بصفة دورية من قبل مجلس الإدارة، وله أن يقرر إجراء أي تعديل يراه مناسبا على هذه اللائحة إذا رأى المجلس ضرورة ذلك.

4) يبلغ بهذه السياسة أو أي تعديل يطرأ عليها جميع أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة من المجلس.

5) تقوم الإدارة التنفيذية برفع توصياتها ومقترحاتها بشأن اي تعديل على أحكام هذه اللائحة والتحقق من توافقها مع أفضل الممارسات، ومع جميع أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية إلى مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه بشأنها.